اللُّغَةُ العَرَبِيَّة

مجلّة فصليّة مُحكّمة تعنى بالقضايا الثّقافيّة والعلميّة للّغة العربيّة

العدد السابع والأربعون 2019

47

العدد 47
2019

المجلس الأعلى للّغة العربيّة - الجزائر

اللُّغَةُ العَرَبِيَّة

Revue Académique Trimestrielle Indexée

منصّات الاعتماد

WWW.ASJP.CERIST.DZ
WWW.HCLA.DZ

المجلس الأعلى للّغة العربيّة
العنوان : 52،شارع فرانكلين روزفلت
ص.ب 575 ، ديدوش مراد، الجزائر
الهاتف : 16/17 07 23 21 213+ التّاسوخ : 07 07 23 21 213+
الموقع الإلكتروني: www.hcla.dz

اللّغة العربيّة

مجلّة فصليّة مُحكّمة تعنى بالقضايا الثّقافيّة والعلميّة للّغة العربيّة

السّابع والأربعون 2019

ر.د.م.م
1112.3575
EISSN
6545-2600

الإيداع القانوني
02 20/ 7

مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد: 21 العدد: 47 السّنة: الثّلاثيّ الرّابع 2019 ص: 121 - 140

الأخطاء اللّغويّة الشّائعة: تغيُّرٌ لغويّ أم لحنٌ؟

Common Mistakes in Language: Linguistics Variation or Error?

د. ياسين بوراس*

تاريخ الارسال: 13- 10- 2018 تاريخ القبول 20- 10- 2019

ملخّص: يتناول هذا المقال ظاهرة التّغيّر اللّغويّ في اللّغات الطّبيعيّة باعتبارها ظاهرة اجتماعيّة وينطبق عليها ما ينطبق على هذه الظّواهر من ثبات أو تغيّر: كالعادات والتّقاليد، والأطعمة، والأشربة والألبسة، وكلّ ما يرتبط بحياة الإنسان مع غيره من أفراد المجتمع، في محاولة لإثبات هذه الحقيقة بالنّسبة للّغة العربيّة، في مختلف مستوياتها اللّغويّة بما فيها الصّوتيّ، والصّرفيّ والتّركيبيّ، والدّلاليّ مؤكّدين على حقيقة ما توصّلت إليه اللّسانيات في مطلع القرن العشرين، وهيّ أنّ ما نعتبره لحنا شائعا في مختلف العصور، يُعدُّ بمثابة تغيّر لغويّ وليس لحنا، باعتبار أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة، وتخضع لنفس الظّواهر التي تخضع إليها الظواهر الاجتماعيّة الأخرى، ليكون المنهج العلميّ الصّحيح في التّعامل مع هذه الظّاهرة اللّغويّة، هو محاولة التّقعيد لما استجدّ على اللّغة من قواعد مع كلّ عصر، لا ممارسة القمع اللّغويّ أو الرّقابة اللّغويّة بقاعدة (قل ولا تقل).

الكلمات المفتاحيّة: الأخطاء الشّائعة، التّغير اللّغويّ، اللّحن، اللّغة العربيّة اللّسانيات.

* جامعة محمّد البشير الإبراهيميّ، برج بوعريريج. yacineyh25@gmail.com

Abstract: This article discusses the phenomenon of linguistic variation in natural languages as the other social phenomena such as customs, traditions, foods, drinks and clothing. The point is to illustrate that, contrary to what has always been thought, linguistic variation at the different levels of Arabic language, including phonetic, morphological, syntactic, and semantic, is not a mistake. This is underpinned by the assumption that language is a social phenomenon; therefore, the correct scientific method of dealing with this linguistic phenomenon is to try to put the new rules in accordance with language variation in each era, not the practice of linguistic repression or linguistic censorship.

Key words: common mistakes, linguistic variation, error, Arabic language, Linguistics.

مقدّمة: تُؤكِّد ثنائيّة (الثّبات والتّغيّر) الّتي أقرّتها اللّسانيات خاصيّة من خصائص اللّغة، عدم إمكانية صمود اللّغة المعيار، أمام مختلف التغيّرات الّتي يُمْكِنُ أنْ تعتريها خلال مراحل تاريخها؛ وهذا باعتبار أنّ اللّغةَ ظاهرةٌ اجتماعيّة ينطبق عليها ما ينطبق على هذه الظّواهر من ثبات أو تغيّر، أو تأثير أو تأثّر: كالعادات والتّقاليد، والأفراح، والمناسبات، والأطعمة، والألبسة، وغيرها من الظّواهر الاجتماعيّة الّتي تتغيّر بتغيّر الأزمنة، وإنْ كان هذا التّغيّر يحدث تدريجيّا لا طفرة؛ ما يجعل أفراد هذا المجتمع لا يشعرون به، أو ينتقلون إليه عفويّا من دون قصد.

وتعرف اللّغة العربيّة المعاصرة ممارسات لغويّة مختلفة، تخرج في كثير من الأحيان عن اللّغة المعيار، وُصِفت في عرف النّحاة أو اللّغويّين بالأخطاء اللّغويّة الشّائعة أو اللّحن، وإذا ما نظرنا في طبيعة هذه الأخطاء وجدناها لا تعكس سوى

تلك الخاصّيّة في اللّغة، وهي التّغيُّر، ما يفرض على اللّسانيّين إيجاد مبرّرات علميّة لمختلف هذه الممارسات اللّغويّة، بدل ممارسة الرّقابة اللّغويّة بقاعدة (قُلْ ولا تَقُلْ) أمام ظاهرة تُعَدُّ طبيعيّة بالنّسبة للّغات الطّبيعيّة، وهو ما يستهدفه هذا المقال من خلال تبريره لمختلف الممارسات اللّغويّة الّتي تعرفها اللّغة العربيّة المعاصرة، من خلال تحديده مفهوم اللّحن بين القدماء والمُحْدَثين، وكذا مفهوم التّغير اللّغويّ في اللّغات الطّبيعيّة، وبيانه الخصائص الاجتماعيّة للّغة بما فيها الثّبات والتّغيّر والتّأثير والتّأثّر، وأسباب التّغيّر اللّغويّ للّغات الطّبيعيّة، ثمّ عرض بعض مظاهر هذا التّغيّر في اللّغة العربيّة المعاصرة:

أوّلا- مفهوم اللّحن بين القدماء والمُحْدَثِين: لا يختلف اثنان في أنّ اللّحن في اللّغة هو الخروج عن قواعدها الّتي تُعَدُّ ثابتة في نظر اللّغويّين، غير أنّ المعايير المعتمدة في إثبات هذه الظّاهرة بالنّسبة للّغة، تختلف بين القدماء والمحدثين حيث وضع اللّغويّون قديما للّحن معايير يمكن حصرها من خلال تتبُّع مختلف الكتب الّتي أُلِّفَت في اللّحن، والّتي تشمل ممَّا وصل إلينا كتاب (ما تلحن فيه العامّة) لأبي الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ (189هـ) و(إصلاح المنطق) لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السّكيت (244هـ) و(أدب الكاتب) لأبي محمّد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (276هـ) و(الفصيح) لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (291هـ). [1] والّتي عُرِّف من خلالها اللّحن على أنّه "خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصِّحة في بنية الكلمة أو تركيبها وإعرابها، بفعل الاستعمال الّذي يشيع أوَّلاً بين العامّة من النّاس، ويتسرّب بعد ذلك إلى لغة خاصّة" [2] ليشمل بذلك مفهوم اللّحن في كتب القدماء من خلال هذا التّعريف، الخروج عن قواعد العربيّة الفصيحة في بنية الكلمة، أو تركيبها مع غيرها، وكذا إعرابها. غير أنّ هذا المفهوم نجده تغيّر ببعدنا عن زمن الفصاحة؛ حيث أضحى لا يُفهَم من اللّحن سوى الخطأ في الإعراب على مستوى الجمل، أمام مختلف التّغيّرات الّتي طرأت على العربيّة المعاصرة في قواعدها، سواء ما تعلّق منها ببنية الكلمة فيها أم

تركيبها مع غيرها؛ فهذا مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، يقرّ بفصاحة العديد من الألفاظ أو التّراكيب المخالفة لقواعد اللّغة العربيّة القديمة [3] وفقا لقناعته التّامة بمبدأ التّغيّر اللّغويّ للّغة العربيّة المعاصرة.

وإذا ما استثنينا الخروج عن قواعد بناء الكلمة أو تركيبها مع غيرها في اللّغة العربيّة المعاصرة وفقا لما أقرّه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة من ألفاظ أو تراكيب مخالفة لقواعد العربيّة القديمة، فإنّ مفهوم اللّحن يقتصر بدوره على الإعراب؛ باعتباره خاصّية من خصائص العربيّة من جهة، ولارتباطه بالمعاني الّتي يمكن أنْ تؤدّيها الكلمات على مستوى الجمل من جهة ثانية؛ بحيث يمكن أنْ يؤدّي تغيّر الإعراب في الكلمة إلى تغيّر في معنى الجملة كاملة، كما في جمل من نحو (ما أحسن العلم) الّتي يبقى فيها المعنى مرتبطا بالإعراب بين كونها استفهاميّة أو تعجبيّة أو منفيّة؛ ليأخذ بذلك مفهوم اللّحن في اللّغة العربيّة المعاصرة، الخروج عن قواعد العربيّة في الإعراب، أمّا ما دون ذلك؛ فيمكن عدّه تغيّرا لغويًّا إيجابيًّا لا سلبيًّا، يتماشى وحاجيات النّاطق بالعربيّة في الاستعمال اليوميّ لهذه اللّغة.

ثانيا- مفهوم التّغيّر اللّغويّ: يمكن التّمييز في علم الاجتماع اللّغويّ أو اللّسانيات الاجتماعيّة بين مصطلحين مختلفين يعبّران عن ظاهرتين مختلفتين من الظّواهر الخاصّة باللّغات الطّبيعيّة، هما التّغيّر اللّغويّ والتّحوّل اللّغويّ، يُقْصَدُ بالأوّل وهو موضوع هذا البحث، تلك اللّغة الّتي عرفت بشكل عفويّ ودائم خروجا عن اللّغة المعيار، ما يجعلها تُصَنَّف في نظر اللّغويّين والنّحاة ضمن الأخطاء اللّغويّة الشّائعة أو اللّحن؛ "لأنّ الثّبوت المطلق للّغة أمر لا وجود له البتّة؛ ذلك لأنّ أقسام الكلام الّتي تتكوّن منها اللّغة خاضعة لعامل التّغيّر. ويوافق كلّ مرحلة من الزّمان تطوّر مناسب لها قد يقلّ وقد يعظم. وقد يختلف سرعة وشدّة، دون أنْ ينال ذلك من المبدأ نفسه أو ينقضه. فإنّ اللّغة سيل يجري بدون انقطاع. أمّا كون ذلك الجريان لطيفا ناعما أو دافقا عارما؛ فأمر ثانويّ

ليس له كبير أهمّية." [4] ويُقْصَدُ بالثّاني تلك التّغيّرات الّتي عرفتها اللّغة خلال مراحل تاريخها؛ لتتحوّل بذلك إلى لسان ثانٍ أو عدّة ألسنة تعرف في ما بعد باللّجهات. "فصحيح إنّ ذلك التّطوّر غير المنقطع كثيرا ما يحجبه عنّا ما يوليه النّاس من اهتمام للّغة الأدبيّة؛ لأنّها تتراكب على اللّغة العامّيّة أي على اللّغة الطّبيعيّة، وتكون خاضعة من حيث وجودها، لظروف وملابسات أخرى. ثمّ تظلّ اللّغة الأدبيّة بعد أنْ تكون، على قدر كبير من الثّبوت، والاستقرار بوجه عامّ، ويكون من شأنها أن تنزع إلى أنْ تبقى هي هي لا تتغيّر. وفضلا عن ذلك فإنّ خضوعها للكتابة، يوفّر لها ضمانات خاصّة، تضمن بقاءها على حالها لا تتغيّر وإذن فليست اللّغة الأدبيّة هي الّتي من شأنها أنْ تدلّنا على مدى قابليّة اللّغات الطّبيعيّة للتّبدّل والتّغيّر، تلك اللّغات الّتي لا تخضع لأيّة سنّة أدبيّة." [5] وينطبق هذا على اللّغة العربيّة؛ فإنّ ما يُمْكِنُ عدّه فيها بمثابة التّغيّر اللّغويّ هي تلك الأخطاء اللّغويّة الشائعة الّتي عرفتها العربيّة المعاصرة، ووجدت استحسانا من المستعملين ونفورا من اللّغويّين. أمّا ما يمكن عدّه فيها بمثابة التّحوّل اللّغويّ؛ فهي تلك اللّهجات العامّية الّتي عرفتها اللّغة العربيّة الفصحى في مختلف بلدان الوطن العربيّ، نتيجة لعوامل سياسيّة وأخرى اجتماعيّة ترتبط بتاريخ هذه اللّغة، لتُعبِّر بدورها عن تحوّل طبيعيّ للعربيّة الفصحى مثل أيّ تحوّل يصيب لغة من اللّغات خلال مراحل تاريخها.

ثالثا- الخصائص الاجتماعيّة للّغة: يُقْصَدُ بالخصائص الاجتماعيّة للّغة تلك الخصائص الّتي تشترك فيها مع غيرها من الظّواهر الاجتماعيّة غير اللّغويّة: كالعادات والتّقاليد، والأفراح والمناسبات، والأطعمة، والألبسة ...إلخ وتميّزها عن الظّواهر الطّبيعيّة الثّابتة أو الّتي يحكمها قانون ثابت، كما في الفيزياء أو الرّياضيات، ومن بين هذه الخصائص خاصيّتا الثّبات والتّغيّر وخاصّيتا التّأثير والتأثّر:

1- الثّبات والتّغيّر: لا نقصد بهذين المصطلحين سوى تلك الثّنائيّة التي أقرّها دي سوسير خاصّية من خصائص اللّغة، والّتي تتحوّل معها اللّغة من قانون ثابت في مرحلة معيّنة من الزّمن إلى قانون متغيّر في مرحلة أخرى؛ باعتبار أنّ الثّبوت المطلق للّغة أمرٌ لا وجود له البتة، كما أشار إليه دي سوسير، [6] وهذا للخاصّية الاجتماعيّة الّتي تتميّز بها اللّغة، والّتي بدورها تنضوي تحتها هذه الثّنائيّة؛ إذ لما كانت اللّغة ظاهرة اجتماعيّة فهي في الوقت ذاته ظاهرة فرديّة ولهذا فهي عرضة لهذا التّغيّر عن طريق تأثير الفرد فيها بعامل الزّمن، تحت أيّ سبب من الأسباب أو ظرف من الظّروف الّتي تجعل من القوانين اللّغويّة قوانين متغيّرة كما سيأتي بيانه في أسباب التّغيّر. وتخالف بذلك اللّغةُ في خاصّيتها الاجتماعيّة، الظّواهرَ الطّبيعيّةَ الّتي تقتصر في طبيعتها على قانون ثابت يحكمها؛ حيث تُعَدُّ فيها بذلك القوانين الطّبيعيّة قوانين سّرمديّة بتعبير دي سوسير: كقانون الجاذبيّة، وقوانين الحركة لنيوتن، أو قانون دافعة أرخميدس في الفيزياء، وقوانين الرّياضيات مع الأشكال الهندسيّة؛ حيث تمثل هذه الثّنائيّة الضّديّة (الثّبات والتّغيّر) حركة اللّسان المستمرة، وهما خارجتان عنه ذلك لأنّهما تُفرَضَان عليه من الخارج عبر أزمنة متلاحقة، فالثّبوت والتّغيّر ليس لصاحب اللّسان فيهما أي دخل، سوى أنه يتعامل مع حالة الثّبوت على أساس أنها موروثة عن جيل سابق عنه، لتمثّل بالنّسبة إليه قوانين لغته الّتي من خلالها يتواصل مع غيره. ومن مظاهر هذا التّغير في اللّغات الطّبيعيّة حسب ما جاء به دي سوسير، ما يلي: [7]

- انطماس الرّابط النّحويّ ومثال ذلك اللّهجة العامّية (جَا محمدْ) مقارنة بالفصحى (جاءَ محمدُ)؛
- انطماس حدود أجزاء الكلمات المركّبة، ومثال ذلك اللّهجة العامّية (عَبْدَقَ، وثناعَش) مقارنة بالفصحى (عبد القادر، اثنا عشر)؛

- الإلصاق في التّراكيب أو ما يسمّى بالنّحت، ومثال ذلك اللّهجة العامّية (الحمدوله) مقارنة بالفصحى (الحمد لله).

وتُشيرُ مُجْمَلُ مظاهر هذا التّغير الّتي عرضها دي سوسير إلى اللّهجات اللّغويّة الّتي تتحوّل معها اللّغة المعيار إلى قواعد مستقلّة، وهو ما يُعْرَف بالتّحوّل اللّغويّ، الّذي تَعْرِفُ فيه هذه اللّغة تغيّرا بشكل أكبر، يُؤدِّي فيها أحيانا خرق القواعد الخاصّة بهذه اللّغة، إلى التّحوّل إلى لسان ثان، باعتبار أنّ "اللّغات كلّها عرضة للتّغيّر، وهي حقيقة ثابتة بطريقة الاستقراء، ومهمّة اللّسانيات إزاء هذا التّغير البحث في تفصيل التّغير اللّغويّ عند ما يكون متاحا للبحث، وأنْ تبنيَ نظريّة تفسيريّة للتغيّر اللّغويّ، تُسْهِمُ في فهمنا لطبيعة اللّغة." [8] وهذا لكون التّغيّر ظاهرة يفرضها الزّمن على اللّغة؛ حيث يستحيل أمامها إطراد القوانين اللّغويّة بشكل سرمديّ، وهذا ما فرض على اللّسانيات في دراستها لموضوعها (اللّسان) أنْ تعتمد منهجين منفصلين في الدّراسة اللّسانيّة؛ منهج وصفيّ آني تقف به على الحالة المستقرّة أو الثابتة للّغة، منهج تاريخي تعاقبيّ تقف به على مختلف التّغيّرات الّتي تطرأ عليها خلال مراحل تاريخها؛ لأنّ "كل حالة من الحالات المتعاقبة للّغة ما، يمكن - ويجب- أنْ تُوصَف في حد ذاتها، دون الإشارة إلى الحالة الّتي تطورت منها أو التي يبدو أنّها ستتطوّر إليها" [9] باعتبار أنّ كلّ حالة متغيّرة في اللّسان، هي بلا شكّ ستُكَوِّن نظاما مستقلا بذاته عن السّابق وعن اللاّحق، ولا يسع اللّسانيّ هنا إلا أنْ يقف على كلّ حالة على حدة؛ حتّى يسنّى له اكتشاف خصائص هذا النّظام وكذا مختلف التّغيرات الطّارئة عليه.

2- التّأثير والتّأثُّر: لا نقصد كذلك بهذين المصطلحين سوى تلك الثّنائيّة الّتي أقرّها دي سوسير خاصّية من خصائص اللّغة، والّتي تُظْهِر قدرة الفرد على تأثيره في قوانين اللّغة وفي الوقت ذاته تأثُّره بها؛ ليتحوّل مع هذه القدرة في التّأثير والتّأثر، خرق الفردّ لقواعد اللّغة قانونا لغويّا، يَثْبُت ردحا من الزّمن، ليتغيّر في مرحلة أخرى وهكذا دواليك؛ وهو ما ذهب إليه دي سوسير

حين اعتبر أنّ السّبب الوحيد للتّغيّر اللّغويّ هو الفرد عن طريق الكلام؛ إذ "لا يدْخُلُ في اللّسان شيء من التّغيّر، ما لَمْ يُجرَّب في الكلام؛ فجميع الظّواهر التّطوريّة أصلها نطاق الفرد، إذْ لا بدَّ من وجود متكلِّم أوّل يرتجلها، ثم يأتي بعده آخرون يحاكونه ويعيدون؛ حتى تفرض تلك الكلمة نفسها في الاستعمال" [10] وهذا ما يعني أنّ تلك التّغيرات التي تعرفها اللّغة على مستوى قواعدها مع مستعمليها، ليست نابعة من اللّسان ذاته أو خُلِقَت معه؛ بل فُرضت عليه فرضا من الخارج عن طريق الممارسة المتكرّرة للأفراد، لتصبح بذلك مع الزّمن جزءً من اللّسان.

وإنّ هذه الخاصّية الاجتماعيّة للّغة، تثبت مدى قدرة الأفراد على التّحكم في قوانين اللّغة سلبا وإيجابا، تغييرًا وإثباتا، وهو ما يُمْكِنُ أنْ نلحظه على مختلف التّغيرات الّتي تعرفها اللّغات على ألسنة النّاطقين بها، خلال الاستعمال اليوميّ لها، والّتي تتحوّل معها اللّغة إلى قوانين غير ثابتة، أو موقف بعض الأفراد من المجتمع وهم المتخصّصين في اللّغة، من هذا اللّحن أو الخروج على قواعد اللّغة في محاولة منهم المحافظة على هذه القوانين دون جدوى؛ حيث لا يتجاوز احترام هذه القواعد هؤلاء الأفراد المتخصّصين من المجتمع، أمام قلّة العدد وضعف السّيطرة على بقيّة أفراد المجتمع بشتى الطّرق: كالتّعليم، والإعلام، وغيرها، مقارنة بكثرة أفراد المجتمع وقوّة عامّل التّأثير والتّأثّر.

رابعا- أسباب التّغيّر اللّغويّ للّغات الطّبيعيّة: تختلف أسباب التّغيّر اللّغويّ للّغات الطّبيعيّة بين الأسباب الدّاخليّة الّتي ترتبط باستعمال الأفراد لهذه اللّغات، والأسباب الخارجيّة الّتي ترتبط بالعلاقة القائمة بين هذه اللّغات واللّغات الأجنبيّة عنها عن طريق التّرجمة أو الجوار، وفي ما يلي عرض لمجمل هذه الأسباب:

- ميل المتكلّمين إلى استعمال ما هو أيْسَرُ على النّطق، مثل انتقالهم في كسر همزة إنَّ بعد لفظ القول (قال إنّ) إلى فتحها (قال أنّ) لصعوبة الانتقال من فتح إلى كسر؛

- التّجانس الحاصل بين بعض الألفاظ اللّغويّة، كما في العربيّة بين أسهم وساهم، وتنصّت وتصنّت، وبين طريقة وطريق في جمعها على طُرُقٌ... إلخ، والّذي بدوره يؤدّي إلى الالتباس في قواعد تصريف كلّ منهما؛

- التّرجمة عن اللّغات الأجنبيّة، والّتي تستدعي أحيانا مجاراة قواعد اللّغة المصدر، نحو ترجمة الجملة المبنية للمجهول في الفرنسيّة (Le président a été reçu par son homologue vénézuélien) إلى العربيّة على نحو (استقبل الرّئيس من طرف نظيره الفنزويليّ) بذكر الفاعل الّذي يمتنع ذكره في هذا النّوع من الجمل في العربيّة؛

- الجوار بين لغتين فأكثر؛ ممّا يمكّن من انتقال بعض الاستعمالات اللّغويّة من لغة إلى لغة أخرى مجاورة؛

- الإعلام الّذي يشكّل بدوره سببا رئيسا في إشاعة مختلف الاستعمالات اللّغويّة الخاطئة بين مستعملي اللّغة؛ ممّا يسهم بشكل فعّال في تثبيتها على ألسنة النّاطقين بها.

خامسا- مظاهر التّغيّر اللّغويّ في اللّغة العربيّة المعاصرة: باستثناء المستوى الصّوتيّ الّذي لم يَكَدْ يعرف تغيّرا ملحوظا في اللّغة العربيّة المعاصرة، نجد المستويات الثّلاثة؛ بما الصّرفيّ، والتّركيبيّ والدّلاليّ قد عرف عدّة تغيّرات على مستوى البنية أو القواعد الخاصّة بكلّ مستوى، وهذا لحاجة العربيّة إلى التّعبير عن متطلّبات العصر، وِفْقَ ما تقتضيه طبيعة الحياة الاجتماعيّة، والسّياسيّة والاقتصاديّة ...إلخ للنّاطقين بها؛ إذ لا يخفى على أحد من النّاطقين بالعربيّة أنّ العربيّة المعاصرة ليست هي العربيّة الأولى الّتي تكلّمها أسلافنا منذ أمد بعيد فقد هُجِرَت ألفاظ وحلّت محلّها ألفاظ، وسقطت قواعد، ونمت قواعد، وكلّ هذا

مردّه إلى الخاصّيتين السّالفتي الذّكر حول طبيعة اللّغات البشريّة، وهما الثّبات والتّغير، والتّأثير والتأثّر، اللّذيْن عرفت من خلاهما العربيّة المعاصرة كذلك عدّة تغيّرات في مختلف مستوياتها اللّغويّة:

2- **التّغيّرات الصّرفيّة:** يُعَدُّ المستوى الصّرفيّ في اللّغات الطّبيعيّة أكثر عرضة للتّغير عن غيره من المستويات اللّغويّة الأخرى، لحاجة النّاطقين باللّغة إلى التّعبير عن مستجدّات العصر عن طريق هذا المستوى بالتّحديد، وعلى هذا الأساس فقد عرفت اللّغة العربيّة المعاصرة، عدّة تغيّرات في نظامها الصّرفيّ خالفت بها قواعد تصريف كلّ من الأسماء والأفعال في اللّغة العربيّة القديمة بعضها أجازه مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وبعضها استنكره، والبعض الآخر عمل على تهذيبه، وفي ما يلي بعض نماذج هذا التّغيّر من تصريف الأسماء والأفعال في هذه اللّغة:

الكلمة	طبيعة التّصريف	القاعدة المعياريّة	قاعدة العربيّة المعاصرة
غَضَبٌ	التّأنيث	غضبى	غضبانة
عضو	التّأنيث	عضو	عضوة [11]
نيّة	الجمع	نيّات	نوايا [12]
واقعة	الجمع	واقعات	وقائع [13]
موضوع	الجمع	مَوْضُوعات	مَوَاضِع
طريقة	الجمع	طرائق	طُرُقٌ
رئيس	النّسبة	تُمْنَـــع النّســـبة إلى الصّفة	رئيسيّ [14]
بنية	النِّسبة	بِنَويّ	بنيويّ
اسْتَبَانَ	المصدر	اِسْتِبَانًا/ استبانة	اِسْتِبْيَانا
تنصَّت	الفعل الماضي	تنصّت	تصنّت (قلب مكاني) [15]

جَدْوَلٌ	المصدر	يمنع اشتقاقه من الاسم	جَدْوَلَة [16]
رقم	المصدر	يمنع اشتقاقه من الاسم	رَقْمَنَة
أصغى	اسم الفاعل	مُصْغِيةٌ	صَاغِيَةٌ
لفت	اسم الفاعل	لافِتٌ	مُلْفِت
لحظ	اسم المفعول	ملحوظة	مُلاحظة
ملأ	اسم المفعول	مملوء	مليء [17]
تنزّه	اسم مفعول	مُتَنَزَّه	مُتْنَزَه [18]
غَسَلَ	اسم الآلة	مِغْسَلَة	غسَّالة [19]
دَفِئَ	اسم الآلة	مِدْفَأَةٌ	دفّاية

ويوضّح الجدول أعلاه الفرق البيِّن بين قواعد تصريف الأسماء والأفعال في اللغّة العربيّة القديمة الّتي تمثّل المعيار، واللّغة العربيّة المعاصرة التي تمثّل التّغيّر في نظرنا واللّحن في نظر اللّغويين والنّحاة؛ فإذا كان قد ثَبُتَ تصريف الأسماء في كلام العرب بتأنيثها وتثنيتها وجمعها وتصغيرها والنّسبة إليها والأفعال بتصريفها في الأزمنة الثّلاثة والاشتقاق منها، فإنّنا نجد قواعد تصريف كلٍّ منهما في اللّغة العربيّة المعاصرة، يختلف كلّ الاختلاف عن قواعد تصريفهما في اللّغة العربيّة القديمة؛ فبالنّسبة لتصريف الأسماء، نجد العربيّة المعاصرة تميل في تثنيتها نحو توحيد قاعدة التّثنيّة فيها بعلامة التّأنيث اللّفظيّ وهي (تاء التّأنيث) سواء ما تعلّق منها بالمؤنّث اللّفظيّ بالألف نحو (غضبى) أم المؤنّث المعنويّ نحو (عضو) والأمر نفسه بالنّسبة للجمع فيها؛ حيث تميل العربيّة المعاصرة نحو توحيد قاعدة الجمع في جمع الأسماء الدّالة على غير العاقل بجمعها جمع التّكسير نحو (نَوَايا، ومَوَاضِع، ووقائع) بدل جمعها جمع مؤنّث سالما، مثلما تستلزمه قواعد اللّغة العربيّة القديمة (نيّات، ومَوْضُوعات، وواقعات)

وهذا لسهولة التّعامل بهذا النّوع من الجمع في النّطق. أمّا فيما يتعلّق بالنّسبة باعتبارها أحد تصاريف الاسم؛ فإنّ العربيّة المعاصرة تميل كذلك إلى تعميم قاعدة النّسبة إلى الأسماء بالياء على جميع الأسماء، سواء تلك الّتي امتنع فيها ذلك في اللّغة العربيّة القديمة؛ لدلالتها على الصّفة نحو (رئيس، وأساس) أم الّتي تمّت فيها النّسبة وفق قاعدة استثنائيّة، هي حذف الياء كما في (بنويّ) من (بنية) و(كيماوي) من (كيمياء).

وأمّا فيما يتعلّق بتصريف الأفعال، فقد خالفت كذلك العربيّة المعاصرة بعضا من قواعد العربيّة القديمة في تصريفها هذا النّوع من الكلم، بالقلب في الأفعال الماضية نحو استخدامهم الفعل (تصنّت) بدل (تنصّت) أو المشتقات نحو (مُتَنَزَّه) بدل (مُنْتَزَه) وكذا اشتقاقهم المصدر من بعض أسماء الأعيان بدل الأفعال، نحو (رقمنة، وجدولة) واسم الفاعل من الثّلاثيّ على وزن اسم الفاعل من غير الثّلاثيّ نحو (مُلْفِت) من (لفت) أو العكس على نحو (صَاغِيَةٌ) من (أصغى) وكذلك اسم المفعول واسم الآلة من الثّلاثيّ، واللّذين يتمّ فيهما اشتقاق هذين النّوعين من الأسماء على صيغة اسم المبالغة نحو (مليء) في اسم المفعول من (مَلأَ) ونحو (غسّالة) و(دفّاية) في اسم الآلة من (غسل) و(دفئ). وكلّ هذه التّغيّرات الّتي عرفتها العربيّة المعاصرة، وخالفت من خلالها قواعد العربيّة القديمة أو اللّغة المعيار في تصريف كلّ من الأسماء أو الأفعال، يمكن ردّه إلى السّبب الثّاني حول أسباب التّغيّر اللّغويّ، وهو ميل المتكلّمين إلى ما هو أيسر على النّطق، بغضّ النّظر عن صحّته من عدمها، ليبقى الأخذ بها ضمن قاعدة مستقلّة أو استثنائيّة أمرا ضروريّا في اللّغة العربيّة المعاصرة، كما ذهب إليه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، في إقراره العديد من التّصاريف اللّغويّة التي خرجت على القياس إمّا ضمن قاعدة مستقلّة نحو اشتقاق اسم الآلة على وزن (فعّالة) أو قاعدة شاذّة نحو جمع (نيّة) و(واقعة) على (نوايا) و(وقائع).

3- التّغيّرات التّركيبيّة: يُعَدُّ كذلك المستوى التّركيبيّ في اللّغة العربيّة المعاصرة من المستويات اللّغويّة الّتي عرفت تغيّرات عدّة على مستوى البنيّة والقواعد، خالفت بها كذلك قواعد تركيب هذا النوع من المستويات اللّغويّة في اللّغة العربيّة القديمة، بعضها كذلك أجازه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وبعضها استنكره، والبعض الآخر عمل على تهذيبه، وفي ما يلي عرض لبعض نماذج هذا التّغيّر في هذا المستوى من اللّغة العربيّة المعاصرة:

التّركيب	طبيعة القاعدة	القاعدة المعياريّة	قاعدة العربيّة المعاصرة
الجملة الفعليّة	وجوب التّطابق في الجنس	سيأتي إليك زيدٌ وعمرٌ	سيأتيا إليك زيدٌ وعمرٌ [20]
الجملة المبنيّة للمجهول	وجوب حذف الفاعل	اسْتُقْبِل الرّئيس	استقبل الرّئيس من طرف نظيره الفنزوليّ
الجمل الاسميّة	عدم جواز الفصل بين المبتدأ والخبر بحروف العطف	كلّ عامٍ أَنْتُم بِخَيْرٍ	كلّ عامٍ وأَنْتُم بِخَيْرٍ [21]
الجمل الاستفهاميّة	عدم جواز الفصل بين اسم الاستفهام والمستفهم عنه بضمير	ما الأسباب؟ وما رأيكم؟	ما هي الأسباب؟ وما هو رأيكم؟ [22]
الجمل الاستفهاميّة	اختصاص حرف الاستفهام (هل) بالدّخول على الأفعال	هل يعجبك هذا الأمر؟ وهل يُؤْتَمَن السّارقُ؟	هل هذا الأمر يُعْجِبُك؟ [23] وهل السّارقُ يُؤتمَن؟
إنّ الابتدائيّة	وجوب كسر همزتها بعد لفظ القول بعد الظّرف بعد التّأكيد بعد التّفسير	قال إنّ حيث إنّ إذ إنّ أي إنّ	قال أنّه حيث أنّه إذ أنّه أيّ أنّ

حيث الظّرفيّة	وجوب رفع الاسم بعدها	الكتاب من حيثُ الثّمنُ رخيصٌ؟	الكتاب من حيثُ الثّمنِ رخيصٌ؟ [24]
المُركّب الإضافيّ	عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه	مكانُ انعقادِه وزمانُه	مكانُ وزمانُ انعقادِه [25]

وممّا يمكن ملاحظته على مجمل التّغيّرات الّتي عرفتها اللّغة العربيّة المعاصرة في مستواها التّركيبيّ عن اللّغة العربيّة القديمة، هو جنوحها إلى التّوحيد بين بنية الجمل الفعليّة والجمل الاسميّة في قاعدة التّطابق؛ وهذا بعد أنْ شهدت اللّغة العربيّة المعاصرة أمثلة من هذا التّطابق في الجنس والعدد على مستوى الجمل الفعليّة (سيأتيا إليك زيدٌ وعمرٌ) خلافا لِمَا كانت عليه في اللّغة العربيّة القديمة الّتي يمتنع فيها التّطابق التّامّ بين الفعل والفاعل باستثناء التّطابق في الجنس (سيأتي إليك زيدٌ وعمرٌ). كما تجنح معظم الجمل الاستفهاميّة في اللّغة العربيّة المعاصرة إلى الفصل بين الاستفهام والمستفهم عنه بضمير (ما هي الأسباب؟) خلافا لما كانت عليه اللّغة العربيّة القديمة الّتي يمتنع فيها هذا الفصل (ما الأسباب؟). وتتّجه كذلك اللّغة العربيّة المعاصرة إلى فتح همزة (إنّ) في وسط الكلام مُطْلَقًا، مُوحِّدة بذلك بينها وبين (أنّ) الاستئنافيّة، لصعوبة الانتقال فيها من فتح أو ضمّ إلى كسر، أو ممّا هو أخّف إلى ما هو أثقل. كما تتّجه هذه اللّغة إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه في المركّبات الإضافيّة، لنتقل معها هذه القاعدة من الشّذوذ في اللّغة العربيّة القديمة إلى الاطّراد.

3- **التّغيّرات الدّلاليّة:** يمكن ملاحظة مختلف التّغيرات الّتي طرأت على اللّغة العربيّة المعاصرة في معجمها الدّلاليّ من خلال مقارنتنا بين معجمها اللّغويّ ومعاجم اللّغة العربيّة القديمة؛ حيث تتّضح الهوّة بينهما من حيث عدد الألفاظ المتضمّنة في هذه المعاجم، ولكنَّ نظرة فاحصة منّا إلى تغيّر دلالة بعض الألفاظ اللّغويّة في معاجم اللّغة العربيّة الحديثة، تجعلنا ننظر إلى هذا النّوع

من التّغيّر في عدد الألفاظ المُتضَمَّنة في هذه المعاجم، على أساس أنّه أمرٌ طبيعيّ لارتباطه بتطوّر الحياة المعاصرة للإنسان النّاطق بهذه اللّغة، وهذا مقارنة بالتّغيّر الّذي عرفته العربيّة المعاصرة في ألفاظها على مستوى المعاني، والّتي تحوّلت معها أحيانا دلالة بعض الألفاظ من معانيها الحقيقيّة إلى معاني مجازيّة أو متضادّة أحيانا؛ حيث يعبّر هذا النّوع من التّغيّر في دلالة الألفاظ اللّغويّة على التّغير الحقيقيّ للّغة عبر الزّمن، وفي ما يلي في الجدول عرض لبعض الألفاظ اللّغويّة الّتي تغيّرت مدلولاتها من معانيها الحقيقيّة إلى معاني مجازيّة أو مضادة أحيانا:

الكلمة	المعنى الأصليّ	المعنى المعاصر
اللّعب	اللّهو/ عكس الجدّ	تأدية الدّور المهمّ
الإفلاس	الغنى	الفقر [26]
الإسهام	الحظّ	الاشتراك
الرّفق	التّلطّف	المصاحبة [27]
التّغطيّة	السّتر	الإحاطة بالخبر [28]
التّصفيّة	نقيض الكَدَرِ	الإزالة [29]
السَّدَاد	الإغلاق	قضاء الدّين [30]
المناورة	الإضاءة	التّدرُّب [31]
التّكليف	التّسخير	الإنفاق [32]
الإدانة	أقرضه المال	الحمل على المكاره (أدانت المحكمة) [33]

ويُمْكِنُ تفسير هذا التّغيّر الدّلاليّ لبعض ألفاظ اللّغة العربيّة المعاصرة، من خلال ربطه بمختلف الأسباب الحقيقيّة الّتي تقف وراء هذا التّغيّر، والّتي يَرْجِعُ بعضُها إلى التّرجمة عن اللّغات الأجنبيّة نحو تأدّية الدّور المهمّ بالنّسبة للّفظة السّياسيّة (اللّعب) والإحاطة بالخبر بالنّسبة للّفظة الإعلاميّة (التّغطيّة) واللّتين تمّ ترجمتهما حرفيّا عن العبارتين الفرنسيّتين (Joue un rôle

important) و(Couverture médiatique) على التّوالي، أو التّجانسِ الحرفيّ بين بعض الكلمات، نحو (الإسهام والمُسَاهَمَة) بالنّسبة لمعنى (المُشَارَكَة) و (الرِّفق والرَّفيق) بالنّسبة لمعنى (المُصاحَبة) أو العلاقات الدّلاليّة بين بعض الألفاظ كالمجازِ، نحو (التّنقيّة) و(الإزالة) بالنّسبة للفظة (التّصفيّة) و(التّسخير والإنفاق) بالنّسبة لمصطلح (التّكلِيف) أو التّضاد نحو معنى (الغنى والفقر) بالنّسبة للفظة (الإفلاس) وهكذا؛ مما يجعلنا نقصر أسباب التّغيّر الدّلاليّ للّغة العربيّة المعاصرة في ثلاثة أسباب هي التّرجمة، والتّجانس الحرفيّ بين الألفاظ وكذا العلاقات الدّلاليّة القائمة بينها.

خاتمة: تناول هذا المقال موضوع الأخطاء اللّغويّة الشّائعة في اللّغة العربيّة المعاصرة في محاولة منه الإجابة عن سؤال (هل تُعدُّ هذه الأخطاء اللّغويّة تغيّرا لغويّا أم لحنا؟) وإثباتها المعنى الأوّل لهذه الظّاهرة، إستنادا إلى الخصائص الاجتماعيّة للّغات الطّبيعيّة، وهما الثّبات والتّغيّر والتّأثير والتّأثّر. وممّا توصّلت إليه هذه المداخلة من نتائج ما يلي:

- يَقْتَصِرُ مفهوم اللّحن في اللّغة العربيّة المعاصرة على الإعراب، دون غيره من المعايير المُعْتَمَدَة في وصف اللّحن في اللّغة العربيّة القديمة؛ وهي الخطأ في بنية الكلمة أو تركيبها، وهذا استنادا إلى مختلف التّغيّرات الّتي عرفتها اللّغة العربيّة المعاصرة في بنيتّها الصّرفيّة أو التّركيبيّة.

- تعكس مختلف التّغيّرات الّتي عرفتها اللّغة العربيّة المعاصرة، الخاصّيتين الاجتماعيّتين للّغة وهما الثّبات والتّغيّر، والتّأثير والتّأثّر؛ حيث يُقصَد بالثّنائيّة الأولى منهما تحوّل قواعد هذه اللّغة من قانون ثابت إلى قانون متغيّر، ويُقْصَد بالثّنائيّة الثّانية قدرة الفرد النّاطق بها على التّأثير في قوانين اللّغة سلبا وإيجابا وتأثّره بها.

- يُعَدُّ إقرار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة للعديد من الألفاظ والتّراكيب اللّغويّة الّتي خرجت في قواعدها عن قواعد اللّغة العربيّة القديمة، اعترافا بهذه الحقيقة اللّغويّة حول ظاهرة التّغيّر اللّغويّ في اللّغات الطّبيعيّة.

- يرتبط التّغيّر اللّغويّ للّغات الطّبيعيّة بجملة من الأسباب، بعضها يعود إلى النّاطقين بها كالميل إلى ما هو أيسر على النّطق، والإعلام الّذي بدوره يعمل على نشر مختلف الاستعمالات اللّغويّة بغضّ النّظر عن صحّتها، وبعضها يرتبط بعلاقة اللّغة بغيرها من اللّغات كالتّرجمة أو الجوار، وبعضها يرتبط بطبيعة اللّغة، كالتّجانس بين بعض ألفاظها، والعلاقات الدّلاليّة القائمة بين مختلف معانيها: كالمجاز والتّضاد.

- تستلزم مختلف التّغيّرات الّتي عرفتها اللّغة العربيّة خلال مراحل تاريخها، تبريرا علميّا؛ يَصِفُ هذه الظّواهر ويفسّرها ويُقَعِّد لها، لا تبريرا عاطفيّا يمجّد القواعد المعياريّة على حساب الاستعمال، ويمارس دور الرّقابة اللّغويّة على النّاطقين بها؛

- يبقى الالتزام بقواعد اللّغة العربيّة القديمة أمرا ضروريّا بالنّسبة للمتّخصّصين خاصّة باعتباره الأنسب للّغة من جهة، ولمعرفة مختلف التّغيّرات الّتي تعرفها العربيّة خلال مراحلها من جهة ثانيّة؛ إذ في غيّاب هذا النّوع من الالتزام اتّجاه قواعد اللّغة لدى المتخصّصين، تبقى العربيّة مجرّد لهجة تعرف آداءات مختلفة لقواعدها بين النّاطقين بها.

- تستدعي ظاهرة التّغير اللّغويّ ضرورة التّقعيد لما استجدّ على اللّغة من قواعد مع كلّ عصر بدل ممارسة القمع اللّغويّ أو الرّقابة اللّغويّة بقاعدة (قل ولا تقل) وهو ما على المجامع اللّغويّة تبنيه كمبدأ عام أو منهج أساس في التّعامل مع مختلف الألفاظ والأساليب اللّغويّة المستحدثة.

الهوامش

[1]- إشراقة نور الدّين الصّافي محمّد، *قضيّة اللّحن في اللّغة العربيّة حتّى نهاية القرن الرّابع الهجريّ* بحث ماجستير (السّودان: جامعة الخرطوم، 2010)، 59- 65.

[2]- المرجع نفسه، 09.

[3]- عبد العظيم فتحي خليل، *موقف مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة*، دط. (القاهرة: جامعة الأزهر، دت)، ما أجازه المجمع من استعمالات المعاصرين في الألفاظ المفردة، ما أجازه من استعمالات المعاصرين في التّراكيب.

[4]- فردينان دي سوسير، *دروس في الألسنيّة العامّة*، تر. صالح القرمادي، ومحمّد الشّاوش، ومحمّد عجينة، ط1. (الجماهيريّة العربيّة اللّيبيّة: الدّار العربيّة للكتاب، 1985)، 213.

[5]- المرجع نفسه، 213- 214.

[6]- المرجع نفسه، 213.

[7]- المرجع نفسه، 232، 233، 266.

[8]- جون ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، تر. مصطفى التّوني، ط1. (القاهرة: دار النّهضة العربية، 1987) 87.

[9]- المرجع نفسه، 85.

[10]- فردينان دي سوسير، *دروس في الألسنيّة العامّة*، 253.

[11]- محمّد شوقي أمين وإبراهيم التّرزيّ، *مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934-* 1984، (القاهرة: الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، 1984)، 128.

[12]- عبد العظيم فتحي خليل، *موقف مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة*، 13.

[13]- المرجع نفسه، 14.

[14]- المرجع نفسه، 10.

[15]- المرجع نفسه، 09.

[16]- المرجع نفسه، 10.

[17]- المرجع نفسه، 12.

[18]- المرجع نفسه، 12.

[19]- محمّد شوقي أمين وإبراهيم التّرزيّ، *مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934-1984*، 48.

[20]- المرجع نفسه، 39.

[21]- عبد العظيم فتحي خليل، *موقف مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة*، 10.

[22]- المرجع نفسه، 19.

[23]- المرجع نفسه، 19.

[24]- محمّد شوقي أمين وإبراهيم التّرزيّ، *مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934-1984*، 161.

[25]- المرجع نفسه، 156.

[26]- عبد العظيم فتحي خليل، *موقف مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة*، 15.

[27]- المرجع نفسه، 08.

[28]- المرجع نفس، 10.

[29]- المرجع نفسه، 10.

[30]- المرجع نفسه، 10.

[31]- المرجع نفسه، 13.

[32]- المرجع نفسه، 15.

[33]- المرجع نفسه، 20.